الأمن المجتمعي الجزائري في ظل الأزمات الإقليمية: قراءة في المخاطر وآليات التحصين

"Algerian Societal Security in the Context of Regional Crises: An Analysis of Risks and Safeguarding Mechanisms"



العمري منير [1]*، مقروف محمد [2]

[1] جامعة المسيلة، الجزائر ،

mounir.lomri@univ-msila.dz

[2] جامعة المسيلة ، الجزائر ،

mohamed.makrof@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/01 تاريخ القبول: 2025/11/10 تاريخ النشر: 2025/12/01

****

ملخص: تتناول هذه المداخلة موضوع الأمن المجتمعي في الجزائر، خاصة في ظل ما يفرضه المحيط الإقليمي المضطرب من تحديات. وقد بدأنا بعرض مفهوم الأمن المجتمعي والإطارات النظرية المرتبطة به، التي تقدم تحليلات توضح كيفية نشوء المعضلات الأمنية ذات البعد المجتمعي. ثم انتقلنا إلى دراسة واقع الجوار الإقليمي، الذي يشهد تعدداً في الأزمات الأمنية بمستويات مختلفة، والتي تؤثر بدرجات متفاوتة على الأمن المجتمعي الجزائري. وفي الختام، استعرضنا أبرز الآليات الكفيلة بحماية وضمان هذا الأمن المجتمعي ذات طبيعة داخلية أو خارجية.

الكلمات المفتاحية: الامن المجتمعي ؛ الجزائر ؛الاخطار ؛ الآليات .

Abstract:

This paper addresses the issue of societal security in Algeria, particularly in light of the challenges posed by the turbulent regional environment. It begins by presenting the concept of societal security and the theoretical frameworks associated with it, which offer analyses explaining how societal security dilemmas arise. The discussion then moves to examine the regional neighborhood, which is marked by multiple levels of security crises that, to varying degrees, impact Algeria's societal security. Finally, the paper outlines the most important mechanisms capable of safeguarding and ensuring this societal security, whether of an internal or external nature.

Key words: Societal Security; Algeria; Risks; Mechanisms

---

* المؤلف المرسل

مقدمة:

لقد شكَّلت فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي مرحلةً محوريةً في مسار العلاقات الدولية. فقد شهدت تلك الفترة أحداثًا عميقة الأثر، من بينها انهيار الكتلة الشرقية الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وما ترتّب على ذلك من تحوّلات جيوسياسية كبرى. كما برزت أشكال جديدة من النزاعات والصراعات التي لم تَعُد تقليدية، بل اتخذت أبعادًا معقّدة تتعلق بالهوية، والاقتصاد، والبيئة، والسياسة.

هذه التغيّرات دفعت الدراسات الأكاديمية إلى تجاوز التحليلات الأمنية التقليدية التي كانت ترتكز أساسًا على التهديدات العسكرية، نحو تبنّي رؤى نقدية جديدة للأمن، تجسّدها ما يُعرف بـ"الدراسات الأمنية النقدية.

فيما يتعلّق بالحالة الجزائرية، نجد أن الأمن المجتمعي بات يشكّل تحديًا مهمًا في ظل التهديدات التي يواجهها البلد، خصوصًا على الصعيد الإقليمي. فبحكم موقعها الجغرافي، تواجه الجزائر مجموعةً من التحديات المرتبطة بالهوية الوطنية والتماسك المجتمعي. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا في ظلّ محيطٍ إقليميٍّ مضطرب، يشهد تصاعدًا في النزاعات الداخلية وأزماتٍ ذات أبعادٍ ومستوياتٍ أمنيةٍ متعدّدة، إلى جانب تدخلات القوى الأجنبية؛ مما يجعل الجزائر أمام ضرورة تبنّي استراتيجياتٍ فعّالة لضمان استقرارها المجتمعي.

وعليه نطرح الاشكالية التالية: **ماهي الاستراتيجيات المناسبة لضمان التماسك المجتمعي الجزائري في ظل تصاعد حدة الأخطار و التهديدات الأمنية الإقليمية** ؟

اعتمدت الدراسة **المنهج الوصفي و المنهج التحليلي**، حيث يقوم المنهج الوصفي برصد الظواهر الأمنية والاجتماعية المرتبطة بالأمن المجتمعي الجزائري وتحديد طبيعتها ومظاهرها، بينما يتيح المنهج التحليلي فهم أبعاد هذه الظواهر وتفسير العلاقات القائمة بينها، من أجل استخلاص الاستراتيجيات والآليات الكفيلة بتحصين الأمن المجتمعي في مواجهة التحديات الراهنة.

وعليه قسمنا الدراسة إلى:

المبحث الأول :مفهوم الأمن المجتمعي والمعضلات الناجمة عنه.

المبحث الثاني :الأخطار الأمنية الإقليمية متعدّدة المستويات وانعكاساتها على الجزائر.

المبحث الثالث :آليات تحصين الأمن المجتمعي في الجزائر.

المبحث الأول:

مفهوم الأمن المجتمعي و المعضلات الناجمة عنه.

يُعتبر الأمن المجتمعي عنصرًا أساسيًا لاستقرار المجتمعات، حيث يرتبط بحماية الأفراد والجماعات وحقوقهم من التهديدات التي قد تؤثر على التماسك الاجتماعي، حيث يتناول هذا المبحث في مطلبين تطور مفهوم الأمن المجتمعي في المطلب الاول ، بالإضافة إلى دراسة أبرز المعضلات الناجمة على عدم استقرار الامن المجتمعي في المطلب الثاني

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن المجتمعي

شهدت المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تحوّلًا في أولويات حقل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، حيث انتقل الاهتمام من القضايا الأيديولوجية ، إلى قضايا جديدة ذات صلة :بالهوية، واللغة، والدين، والانتماءات العرقية.

وفي إطار هذه المتغيرات ، ظهرت أطروحات فكرية جديدة سعت إلى تفسير ملامح المرحلة الدولية الناشئة، من أبرزها أطروحة **صمويل هنتنغتون Samuel P. Huntington** التي عرضها في كتابه "**صدام الحضارات**" ،حيث قدّم مقاربة تحليلية استشرافية لصراعات ما بعد الحرب الباردة، مفادها أن النزاعات الدولية المقبلة لن تقوم أساسًا على الاختلافات الأيديولوجية أو المصالح الجيوسياسية ، بل ستتمحور حول العوامل الثقافية والحضارية ، وعليه ترتبط عملية توسيع مفهوم الأمن ارتباطًا وثيقًا تطور طبيعة التهديدات في عالم ما بعد الحرب الباردة ، أي منح هذا المفهوم أبعادًا جديدة ومتعددة .وفي هذا الصدد يعرض **باري بوزان Barry Buzan** رؤيته حول تعدد قطاعات الأمن في إطار المقاربات المعاصرة، ففي مقالته المعنونة "**أنماط جديدة من الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين**"، يقوم **بوزان Buzan** بتحليل الكيفية التي يمكن من خلالها لخمسة قطاعات رئيسية للأمن، وهي: ويتمثل ذلك في خمسة قطاعات رئيسية: القطاع العسكري الذي يركّز على مفهومي القوة والسلطة، والقطاع السياسي الذي يشمل المحافظة على الشرعية الدستورية، واحترام مختلف مؤسسات الدولة، والقطاع الاقتصادي يركز بشكل أساسي على النشاط و حسن تسيير الحياة الاقتصادية ، والقطاع البيئي الذي يتناول جهود الحفاظ على المحيط البيئي وعلاقة التأثير النشاط الانساني عليه ، والقطاع المجتمعي الذي بتناول [1]الفئات والمكوّنات الاجتماعية، وتُظهر هذه المقاربة

أهمية الترابط بين هذه القطاعات و التأثير فيما بينها ، باعتبارها أبعادًا متداخلة تشكل مجتمعةً الإطار التحليلي لفهم التهديدات والتحديات الأمنية المعاصرة.[1]

ينطوي هذا الطرح على تبني مقاربة جديدة لمفهوم موسّع للأمن، تشمل مستويات متعددة تبدأ من النظام الدولي والنظام الفرعي الدولي وصولًا إلى مستوى الفرد، ووفقًا لما يقدمه كل من **بوزان وديوايلد Buzan . Wilde** فإن المدرسة التي ينتميان إليها ترى أن القطاعات الأمنية تمثل منطقًا محددًا ونمطًا من التفاعل بين الوحدات، تُستخدم كأدوات تحليلية رئيسية لهذا الغرض[2].

وفي هذا الصدد يعتبر **ويفر Ole Wæver** أن المخاوف الأمنية المعاصرة الأكثر حضورا في الخطاب الأمني هي التي تتطرق إلى قضية الهوية ، وكيفية الحفاظ و الدفاع عنها ، عبر التركيز على مفهوم الأمن المجتمعي، الذي يمكن من خلاله أن تتنقل قضية مُتعلقة بالهوية إلى قضية لها أبعاد أمنية و يتم تقديمها على درجة عالية من الحساسية و الأهمية مرتبطة أشد الارتباط بمسألة الوجود.[3] حيث تعتبر هذه الافكار لها ارتباط بتهدد الهوية من الافكار الأكثر تأثيراً مقارنة بالأفكار و الاسهامات الحديثة التي تناولت حقل الدراسات الأمنية مطلع التسعينات من طرف مدرسة كوبنهاغن تحت مسمى الأمن المجتمعي.[4]

يتجاوز هذا الموضوع حدود الاهتمام بأمن الدولة فقط (الأمن القومي)، أو التركيز على أمن الفرد وحده (الأمن الإنساني)، إذ يتوسع ليتمحور أساسًا حول المجتمع بوصفه الركيزة الأساسية للأمن،ويُعنى هذا الحقل بدراسة إشكالية تهديد تماسك المجتمع الداخلي، عندما يسعى جزء منه إلى إقصاء أو القضاء على جزء آخر، كما هو الحال في ظاهرة التطهير العرقي، إضافة إلى اهتمامه بمسائل البناء المجتمعي والحفاظ على الهوية الجماعية، [5]يوضح **باري بوزان (Barry Buzan)** أن إدماج الأبعاد المجتمعية في تحليل المعضلات الأمنية بما يشمل العرق والقومية والانتماءات الدينية، يمثل عنصرًا

---

[1]-Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies** .New York: Cambridge University Press, 2009.p206.

[2]-Branka Panić, "Societal Security–Security and Identity, Western Balkans Security Observer: **Journal of the Belgrade School of Security Studies**, no. 13.April2009. p30.

[3]-Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité: Dillon, Waever, Williams et les autres," **Centre d'études sur les conflits, Liberté et sécurité, L'Harmattan**, nos. 31–32 .1998. pp: 5–7.

[4]-Ivanov, Knowledge, Policy Identity, or Policy Security: Protecting Social Security" **Journal of Social Studies** 42, no. 2 .2020 p .850.

[5]- Chifu, Iulian, and Oazu Nantoi. Societal Security in the Trilateral Region of Romania-Ukraine-Republic of Moldova. București: **Editura Curtea Veche**, 2008.p.09

أساسيًا لفهم طبيعة التهديدات الأمنية المعاصرة، ويؤكد أن انعدام الأمن المجتمعي قد يهدد استقرار الدولة بدرجة تفوق التهديدات الخارجية التقليدية.

المطلب الثاني: المعضلات الأمنية المجتمعية

تشير المعضلة الأمنية المجتمعية إلى الحالة التي تشعر فيها جماعةٌ ما (إثنية، دينية، لغوية، ثقافية...) بأن هويتها مهددة من قبل جماعة أخرى، ما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات "وقائية" أو "دفاعية" لحماية ذاتها. غير أن هذه الإجراءات تُفسَّر من قبل الجماعة الأخرى على أنها تهديد وجودي لهويتها، مما يدفعها بدورها إلى ردّ فعل مماثل، وبهذا يتصاعد التوتر بين المجموعتين أو أكثر ويؤدي إلى دائرة مغلقة من عدم الثقة والصراع.

وقد أشار **باري بوزان Barry Buzan** أن التهديدات التي تُعرّف بأنها تمس "جوهر هوية المجتمع" يمكن أن تتحول من مسألة سياسية إلى مسألة أمنية وجودية، وهذا ما يولد المعضلة الأمنية المجتمعية[1] والتي تأخذ شكلين :

أ- **الشكل العنيف أو المسلح :** في إطار دراسات الأمن الجديدة، وخصوصًا ضمن تحليل المعضلة الأمنية المجتمعية، يبرز عامل الارتباط العضوي بين الهوية والأرض كعنصر حاسم في تفسير تحول النزاعات المجتمعية إلى صراعات مسلحة. فعندما تُدرَك الهوية الجمعية كمكوّن وجودي غير قابل للتفاوض، ويتعزز هذا الإدراك من خلال رمزية "الوطن التاريخي"، فإن أي تهديد يُوجَّه للمجتمع لا يُفهم باعتباره مجرد خلاف سياسي، بل يُعاد تأطيره ضمن أطر جودية، ما يُبرر الرد باستخدام أدوات العنف.

وغالبًا ما تتخذ ردود الفعل الدفاعية المرتبطة بالهوية طابعًا عنيفًا، وقد تتحول إلى استخدام الوسائل العسكرية، لا سيما في الحالات التي يُنظر فيها إلى الهوية الجماعية بوصفها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بـ"الوطن التاريخي"، ففي هذا السياق، لا يُعد التهديد موجهًا إلى أفراد المجتمع فحسب، بل إلى الكيان الهوياتي ذاته ومجاله الجغرافي. وعليه، فإن الدفاع عن الهوية قد يُترجم إلى تعبئة عسكرية شاملة في مواجهة ما يُتصور على أنه اعتداء عنيف صادر عن جماعة أو مجتمع مجاور، مما يؤدي إلى تأطير الصراع في بعد وجودي يتجاوز الخلافات السياسية التقليدية.

حيث يتم تحويل قضايا الهوية إلى مسائل أمنية، تستدعي إجراءات استثنائية لمواجهتها. وفي هذا السياق، يصبح الصراع محكومًا بمنطق "نكون أو لا نكون"، وتتقلص فيه فرص التسوية أو الحل السياسي كما أشار **بول روPoul roe** إلى أن التهديدات المتصوّرة للهوية في المجتمعات متعددة

[1] -Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, **Security: A New Framework for Analysis** Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998, p p. 119–123.

الإثنيات تُسهم في خلق دوائر من العنف المتبادل، حيث تُفسَّر كل محاولة للحفاظ على الذات الثقافية أو السياسية من قبل جماعة ما، على أنها تهديد من منظور الجانب الاخر.[1]

ب-الشكل غير عنيف (غير المسلح): إن هذا المفهوم يقوم على الدفاع غير العنيف داخل الدولة، يركز على الأخطار الصادرة عن الجماعات أو الفئات الأخرى، والتي لا تكون بالضرورة ذات طبيعة مسلّحة، وإنما تنطوي على تهديدات مرتبطة بالعامل الديمغرافي. ويكون ردّ الفعل والجهود المبذولة في هذا السياق موجهة نحو تحقيق أهداف تتعلق بالحفاظ على القيم والمعتقدات المختلفة للمجتمع، إضافة إلى حماية ثقافته.

يوضح لنا **روبيرت هايدن Robert Hayden** على سبيل المثال الأخطار على هوية المجتمع التي يمكن أن تصل إلى درجة التطهير العرقي الذي يمكن أن تصل إليه بعض المجتمعات انطلاقاً من اعتبارات ديموغرافية[2]. فالمعضلة الأمنية وفق هذا الشكل غير عسكري قد تتخذ اشكال أخرى لكنها ليست عنيفة أو مسلحة فقد تكون عن طريق وسائل ثقافية و اعلامية و سياسية أو ديمغرافية في سبيل الدفاع عن جوهر هويتها و استمرارية أمنها المجتمعي، تعتمد على العديد من الوسائل للتعبير عن حالة الرفض والمقاومة، وذلك في إطار ما يمكن تسميته بـ"الدفاع السلمي". ففي هذه الحالة، يُعاد إنتاج الهوية الجمعية وتأكيدها من خلال أدوات سلمية مثل :الحملات الإعلامية، النشاط المدني، المطالبة بالحقوق الثقافية أو التعليمية، التعبئة الجماهيرية، أو الانخراط في الحياة السياسية ضمن الأطر القانونية القائمة.

المبحث الثاني

الأخطار الأمنية الإقليمية المتعددة المستويات وانعكاساتها على الجزائر

إن الموقع الجغرافي للجزائر أتاح لها موقعًا استراتيجيًا فريدًا يجعلها نقطة تقاطع بين عدة أنظمة إقليمية، فهي تنتمي في آن واحد إلى: الفضاءات المغاربية والمتوسطية والعربية والإفريقية، غير أنّ هذا الامتداد الجغرافي يضع الجزائر أمام تحديات أمنية معقدة، لاسيما في ظل الأزمات البنيوية التي تعاني منها بعض دول الجوار الإقليمي، الأمر الذي يجعل أمنها الوطني والأمن المجتمعي عرضة لمخاطر متعددة. لذلك سنتطرق إلى أهم هذه الازمات: أزمة بناء الدولة في دول الساحل الافريقي في المطلب الأول ، أما المطلب الثاني فسيتم عرض الحالة الأمنية التي تعاني منها دول الجوار المغاربي ، فيما تم تخصيص المطلب الثالث ألى تأثير التدخلات الخارجية في المنطقة .

---

[1]- Poul roe. **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**_ Taylor & Francis, 2004. P85.

[2]-Poul Roe, **op. cit.**, p. 85.

المطلب الأول: أزمة بنـاء الدولة في منطقة الساحل الافريقي :

تكتسب منطقة وسط الساحل اهتمامًا دوليًا متزايدًا في ظل التصاعد المستمر لأنشطة الجماعات المسلحة ، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية، خلال السنوات(12) الاثنتي عشرة الأخيرة. ويُظهر مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2024 أن كلًا من بوركينا فاسو ومالي والنيجر تُعدّ من بين أكثر(10)عشر دول تضررًا من الإرهاب على مستوى العالم، ما يعكس التدهور المتسارع في الأوضاع الأمنية واستمرار التهديدات التي تُقوّض استقرار المجتمعات المحلية، ضف الى هذا فإن مالي ومنطقة الساحل عموما ضمن ما يمكن تسميته "نظام صراعات إقليمي". ويمكن تحليل هذا النظام إلى مستويات منفصلة: فالصراعات بين الدول غالبًا ما تكون مرتبطة بالتنافس السياسي الوطني، بينما الصراعات دون الوطنية (داخل الدولة) تتخذ في العادة أبعادًا سياسية وعرقية وطائفية ذات امتدد اقليمي ، وقد تكون النزاعات الأكثر زعزعة للاستقرار وتتجسد تتمثل في صراعات عنيفة تدور داخل المجتمعات المحلية نفسه[1].

قد شهدت الدول الثلاث، مالي وبوركينا فاسو والنيجر، سلسلة من الانقلابات العسكرية بين عامي 2020 و2023، الأمر الذي ساهم في تعميق أزماتها السياسية وتفاقم التحديات الأمنية التي تواجهها. وتُعد مالي مثالًا بارزًا على هذا التدهور، إذ حلّت في المرتبة 154 من أصل 163 دولة في مؤشر السلام العالمي لسنة 2024، وهو ما يعكس حجم الهشاشة السياسية والأمنية التي تعاني منها البلاد.[2] لا سيما في ظل توالي محاولات الانقلاب العسكرية التي عمّقت من هشاشة الدولة. ففي مالي، على سبيل المثال، شهدت البلاد محاولة للإطاحة بالحكومة في سبتمبر 2020 ،ثم انقلاب 2021، مما فاقم من هشاشة الوضع السياسي وأعاد إلى الواجهة الأزمات المتراكمة منذ عام 2012. أما في بوركينا فاسو، فقد أسهمت الانقلابات التي وقعت في يناير وسبتمبر 2022 في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي.

ففي النيجر، ورغم أن الوضع الأمني كان نسبيًا أقل حدة مقارنة بجارتيها، فإنها شهدت بدورها انقلابًا عسكريًا في يوليو 2023. وتتقاطع هذه التحولات السياسية مع تهديد مباشر للأمن المجتمعي، إذ يؤدي تصاعد حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى تزايد مشاعر انعدام الأمان بين

---

[1]- Steven Zyck and Robert Muggah, "Conflicts Colliding in Mali and the Sahel," **Stability: International Journal of Security & Development**, vol. 2, no. 2 .2013. p1.

[2] -Wardah Shahid, "The Conflict in Mali: Causes, Actors, and Challenges," **NUST Journal of International Peace & Stability** 8, no. 1 .2025.p 115.

المواطنين، مما يضعف ثقتهم في مؤسسات الدولة، ويزيد من تفكك النسيج الاجتماعي ،والجدير بالذكر إلى أنّ غالبية دول الساحل الإفريقي تواجه تحديات بارزة في تحقيق الانسجام بين مكوّناتها الإثنية المتنوعة، إذ تميل بعض الجماعات إلى السعي لفرض هيمنتها على غيرها، الأمر الذي يفضي في كثير من الحالات إلى اندلاع صراعات ذات طابع إثني، تُفاقم من حدة الانقسامات الداخلية وتشكّل تهديدًا مباشرًا للسلم المجتمعي . [1] حيث أن اغلب دول الساحل الافريقي يغيب فيها القدرة على الانسجام المجتمعي ، وتتجاوز تداعيات حالة عدم الاستقرار السياسي والحالة الامنية المجتمعية في منطقة الساحل حدود الدول المعنية مباشرة، لتمتد آثارها إلى المحيط الإقليمي الأوسع، بما في ذلك الدول المغاربية. إذ إن الانفلات الأمني، وتصاعد نفوذ الجماعات المسلحة، وتصاعد المعضلات الامنية المجتمعية ، كلها عوامل تُسهم في خلق بيئة إقليمية مضطربة ذات تأثير مباشر على الأمن القومي المغاربي.

فالدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر، تجد نفسها في موقع متقدم للتأثر بهذه التهديدات، نظرًا للحدود المشتركة مع مالي والنيجر، وارتباط الأمن الحدودي فيها بشكل وثيق بما يحدث في عمق منطقة الساحل، فالدولة مالي التي تشهد ، وتصاعد الازمات المجتمعية في خصوصا في الشمال ، التي اعتبرت منطقة تواجد الطوارق من المناطق ذات -الجغرافيا السياسية- الحساسة جدا من الناحية الأمنية .

ولتوضيح حجم الصراع وخطورته في مالي ، تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 7.1مليون شخص ، بينهم نحو 3.9 مليون طفل ، بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية فورية [2] وحتى أفريل 2024، تفيد البيانات بأن حوالي 355,000شخص أصبحوا من النازحين داخليًا ، من بينهم 57%نساء و 43%أطفال .كما يعيش 388,400لاجئ مالي في الدول المجاورة، ويقيم عدد كبير منهم في بوركينا فاسو و الجزائر ، بالإضافة إلى ذلك، لوحظت زيادة بنسبة 500%في الحوادث المرتبطة بالحماية، بما في والعنف القائم على النوع الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالصراع[3] إذ تشكل هذه الأوضاع تهديدًا

---

[1]- جيل أولاكونلي يابي ، **التحديات المتداخلة في بلدان الساحل الإفريقي** ،مجلة التمويل و التنمية ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، اطلع عليه يوم 15 اوت 2025 / https://2u.pw/mmOYTLkI :

[2]- Assessment Capacities Project (ACAPS), Mali: **Situation of Internal Displacement** .2024, p1.2.

[3] - Wardah Shahid **op. cit** .p 117.

للأمن المجتمعي في مالي والدول المجاورة، حيث تتجلى أزمة الاندماج المجتمعي عند عجز النظام السياسي عن ترسيخ الدولة الوطنية وتعزيز العيش المشترك بين المكوّنات الإثنية،[1].

إن تصاعد وتيرة الاحتجاجات ذات البعد الإثني في دول الساحل الإفريقي عموما و مالي خصوصا قد يترتب عنه زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل وشمال إفريقيا ، فعلى الرغم من المجموعات التي تنشط في شمال مالي لم تطالب إلا بالأراضي الشمالية التي تتركز بها ،اضافة كون أن الروابط بين الطوارق في الدول المختلفة ضعيف جدا،[2] إلا أن المسار التاريخي لأغلب الحركات الاثنية يظهر دوما تطورا على مستوين : المستوى المترابط بسقف المطالب و الذي يصل الانفصال عن دولة الأم ،و مستوى آخر يظهر الامتداد الاقليمي ليشمل حركات أخرى يغذي بها طموحات جماعات اخرى في النطاق الاقليمي ، أي امتداد عمودي متعلق بحدود المطالب ، و امتداد افقي مترابط بعامل الانتشار الاقليمي ،لذلك فإن الأخطار الإقليمية لا يمكن اختزالها و حصرها في الأخطار الأمنية التقليدية فقط بل تتوسع و تتطور لتصل إلى أخطار أمنية لها أبعاد مجتمعية ، و التي يكون تأثيره بالغ على الدولة و المجتمع معا ،حيث اثبتت مختلف التجارب التاريخية انها تمتاز بخاصية التمدد الاقليمي .

المطلب الثاني : الحالة الأمنية و السياسية للجوار المغاربي

تتسم البيئة الأمنية والسياسية في الإقليم المغاربي بقدرٍ عالٍ من التعقيد، نتيجة التفاعل المتشابك بين المحددات الداخلية، المتمثلة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، والمحددات الإقليمية المرتبطة بالصراعات والنزاعات في المحيط الجغرافي المباشر. ويبرز في هذا الشأن تباين واضح في مستويات الاستقرار بين دول الإقليم؛ إذ تحافظ بعض الدول على قدرٍ من الاستقرار النسبي، في حين تواجه أخرى أزمات عميقة تهدد سلامة مؤسساتها ووحدة كيانها السياسي.

إن الظروف الإقليمية افرزت وضعا أمنيا جد معقد على مستوى الحدود الجزائرية خاصة مع تنامي الظاهرة الإرهابية بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات و هي موجودة في دول الجوار.

حيث شهدت منطقة المغاربية نشاطًا متزايدًا لعدة تنظيمات إرهابية، أبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي عزز قوته عبر الحصول على الاموال عبر الحصول على الفديات، والاستفادة

---

[1]- مادي إبراهيم كانتي، **الأزمة السياسية في مالي** ،مجلة افاق الافريقية: مصر ، 2012،المجلد 10 ،العدد 36ص 109 .

[2]- Simone Haysom,Security andhumanitarian crisisin MaliOverseas **Development Institute London**. 2014 p .4.5.

من تدفق السلاح بعد الأزمة الليبية ، كما تنشط حركة التوحيد والجهاد المرتبطة بالقاعدة، والجماعة السلفية للجهاد المتمركزة في ليبيا ، وأنصار الشريعة التي تتخذ من تونس مقرًا ولها فروع في ليبيا ، وقد نفذت هذه التنظيمات العديد من الهجمات في الدول المغاربية [1] .

في هذا الإطار، يشارك الجيش الجزائري بالفعل مع شركاء إقليميين مثل تونس وموريطانيا ، مستفيدًا من خبرته في احتواء التهديد الإرهابي خلال "العشرية السوداء" في التسعينيات، وقد تعزّزت الشراكة الأمنية الثنائية بينهما في السنوات الأخيرة، ولعبت دورًا في إضعاف جماعات إرهابية مثل "كتيبة عقبة بن نافع" التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، النشطة في جبال الشعانبي[2].

وهو ما يؤكد الحالة الامنية المتوترة على الحدود ، و كذا فعالية قوات الجيش في حماية حدود الوطن كما ان الامكانيات التي يمتاز بها الجيش الجزائري يجعل من الجزائر دولة محصنة ضد التهديدات وأيضا دولة مهمة في التفاعل الخارجي من قبل القوى الكبرى و الدول الإقليمية في سبيل الحفاظ على الامن في المنطقة المغاربية و الساحل الإفريقي.

و انطلاقا مما سبق، فأن تراجع أو ضعف الأمن العسكري، خاصةً إذا كان ناتجًا عن التهديدات الخارجية، لا يُعدّ مجرد خلل في مؤسسة من مؤسسات الدولة، بل يمثل مساسًا جوهريًا بجوهر وجود الدولة ذاتها، ويشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي والأمن المجتمعي في آن واحد.

فعلى مستوى الأمن القومي، يُعتبر الأمن العسكري الركيزة الأساسية التي تحمي سيادة الدولة ووحدتها الترابية، وتضمن قدرتها على اتخاذ قراراتها السياسية والاقتصادية بحرية دون إملاءات أو ضغوط خارجية.

أما على مستوى الأمن المجتمعي، فإن تراجع الأمن العسكري يترك المجتمع في مواجهة المخاطر دون مظلة حماية كافية. فغياب الردع القوي يجعل المواطنين عرضة للتهديدات المباشرة مثل الهجمات المسلحة، أو غير المباشرة مثل موجات النزوح، وانهيار الخدمات الحيوية، مما يخلق الشعور بعدم الأمان و يولّد حالة من القلق الجماعي يؤدي مباشرة الى تنامي الصراع بين مختلف الجماعات المجتمعية التي تدخل في مواجهات للسيطرة على مختلف الموارد ، مما يؤدي في النهاية إلى تفكك النسيج المجتمعي .

المطلب الثالث: دور فواعل الدولية في الفضاء الاقليمي للجزائر

---

[1]- محمد السنونسي العمراوي ،**الروابط التاريخية لضفتي الساحل و اثرها في تحقيق الامن المغاربي**(مؤتمر التهديدات الامنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة : الجزائر جامعة ورقلة فيفري 2013)،ص 15.

[2] -Umberto Profazio . Deep Maghreb: Striking a Balance Between Terrorist and Hybrid Threats . **Italian Institute for International Political.** 28 May 2021 :https://2u.pw/Ksdo2

تلعب بعض الدول في الجوار الاقليمي دورا سلبيا ، لا يصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا في التماسك المجتمعي الجزائري ، هدفها الضغط على الدولة الجزائرية بهدف تحقيق مصالح اقتصادية أو اهداف سياسية ،فنجد أن الكثير من المواقف التي تصدر على وجه الخصوص من: فرنسا و المغرب ، تتنافي حتي مع الاعراف الدبلوماسية و القانون الدولي ،كتقديم السفير المغربي في الامم المتحدة مذكرة تعتبر فيه منطقة القبائل مُحتلة من طرف الجزائر ، وهو وصفته وزارة الخارجية الجزائرية بالانحراف الخطير في ظل غياب أي صدى إيجابي من قبل الجانب المغربي, [1]

في المقابل، شهدت الجوار الإقليمي تدخلات عسكرية من قبل دول من خارج المنطقة مما أدى الى تعقيدات ،حيث تدخلت القوات الفرنسية في عام 2013 لتنفيذ استراتيجية لمكافحة الإرهاب على حد زعمها و للمساهمة في استقرار البلاد. [2] بعد سلسلة من الاضطرابات وقّعت الحكومة المالية اتفاق سلام بوساطة جزائرية مع ممثلي الحركات الناشطة شمال مالي ف عام 2015، بهدف معالجة قضية الطوارق ذات الطابعين السياسي والاقتصادي، وإعادة فرض سلطة الدولة في المناطق الشمالية .

غير أن الاتفاق فشل في تحقيق الشروط الأساسية، في وقت بدأت فيه الجماعات المسلحة بفرض نفوذها في وسط مالي. وفي المقابل، كان المشهد السياسي يشهد تدهورًا متسارعًا نتيجة التراجع الديمقراطي المتمثل في الانقلابين العسكريين في عامي 2020 و2021.

وفي ظل هذه المتغيرات ، اضطرت فرنسا تحت ضغوطات التي كانت من أبرز الداعمين للحكومة المالية، إلى سحب قواتها في عام 2022. وقد تبع انسحاب القوات الفرنسية إنهاء بعثة الأمم المتحدة "مينوسما" في عام 2023. ومع تراجع قوة الدولة المالية، عززت مجموعة فاغنر -وهم مرتزقة روس- حضورها في البلاد دعمًا للحكومة، ما شكل تهديدًا متجددًا ، وأدى إلى اندلاع أعنف الاشتباكات بين الأطراف المتصارعة، مخلفًا عواقب جسيمة على الدولة المالية[3]. أدّت هذه التحولات إلى ترسيخ روسيا كلاعب دولي صاعد في المنطقة مقابل الانهيار الكامل للنفوذ الفرنسي، فبعد طرد القوات الفرنسية من مالي وبوركينا فاسو عام 2022، واجهت القوات الفرنسية المصير ذاته في النيجر، مما شكل ضربة

---

[1]-وكالة الانباء الجزائرية : الجزائر تستدعي سفيرها بالرباط على خلفية التصريحات الخطيرة للسفير المغربي على الرابط اطع 13 اوت 2025 :https://bit.ly/2V2Twam

[2] -Klobucista, Claire, and Nathalie Bussemaker.“What to Know About the Crisis in Mali?” **Council on Foreign Relations,** August 12, 2020. https://www.cfr.org/in-brief/what-know-about-crisis-mali

[3] - Wardah Shahid .**op. cit**, p116 .

قاصمة للوجود الفرنسي في الساحل. وفي حين واصلت مالي شراكتها مع مجموعة "فاغنر" الروسية، تحولت بوركينا فاسو والنيجر أيضًا نحو تعزيز التعاون مع موسكو، وهو توجه يحظى بدعم شعبي كبير. ففي اوت ونوفمبر2024، أجرت السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو مباحثات أمنية مع روسيا تمخضت عن تسارع في وتيرة التعاون العسكري بين البلدين. وفي النيجر، سعت السلطة الجديدة للتقارب مع موسكو، وألغت اتفاقيات الأمن مع الاتحاد الأوروبي، ووقعت بروتوكول تعاون مع روسيا. [1] كما رفضت الجزائر تمركز القوات الأمنية الخاصة، مثل مجموعة "فاغنر" الروسية، على حدودها، وهو ما أكده الرئيس الجزائري الذي شدّد على متانة العلاقات التي تجمع بلاده بروسيا، لكنه في الوقت ذاته أوضح أن الجزائر تعارض وجود مجموعة "فاغنر" في مالي على مقربة من حدودها الجنوبية. والتي انسحبت بدروها من مالي منتصف جوان 2025.

وعليه فأن تأثير هذه التهديدات الاقليمية يظهر من خلال ما يلي:

- **انتشار الجماعات المسلحة عبر الحدود :** تفكك دول الساحل جعل المنطقة قاعدة للجماعات الإرهابية، ما يرفع خطر التسلل والهجمات عبر الحدود الجنوبية للجزائر ويزيد الضغط على قواتها الأمنية.
- **النزوح السكاني واللاجئون:** تدفق النازحين من مالي والنيجر نحو الجزائر قد يخلق ضغطًا على الخدمات ، وقد يؤدي التوترات الاجتماعية .
- **التدخلات الأجنبية وتغيّر موازين** النفوذ تصاعد نفوذ قوى أجنبية ومرتزقة كـ"فاغنر" يعقّد البيئة الأمنية الإقليمية، ويزيد من احتمالات التوترات والمخاطر الاستراتيجية على الأمن القومي الجزائري.
- **تمدّد المعضلات الأمنية المجتمعية إلى الداخل الجزائري** :إن هشاشة البنى الاجتماعية والسياسية في دول الجوار قد تؤدي إلى انتقال عدوى الأزمات المجتمعية إلى الداخل الجزائري، من خلال تغذية النزعات العرقية أو الهوياتية، وانتشار أنماط العنف المجتمعي العابرة للحدود، بما يهدد الاستقرار الداخلي والتماسك الوطني.

المبحث الثالث

آليات تحصين الأمن المجتمعي في الجزائر

في ظل تصاعد المخاطر الإقليمية وتنامي انعكاساتها على مختلف مستويات الأمن، ولا سيما الأمن المجتمعي، تبرز الحاجة الملحّة إلى تبنّي جملة من الآليات والإجراءات الكفيلة بتعزيز مناعة الوحدة الوطنية. ويهدف هذا التوجّه إلى الحدّ من تمدد هذه المعضلات المجتمعية اقليمية النطاق

[1]- Constantin Gouvy and Grace Ellis, "Uncertainty in the Sahel," **Clingendael Institute**, January 9, 2024, https://www.clingendael.org/publication/uncertainty-sahel.

انتقال هذه التهديدات والمعضلات ذات الطابع الأمني–المجتمعي إلى الداخل الجزائري، بما يسهم في تحصين التماسك المجتمعي والحفاظ على استقراره في مواجهة التحديات الإقليمية المتصاعدة حيث تناولنا الاليات الداخلية في المطلب الاول و الاليات الخارجية في المطلب الثاني .

المطلب الاول : آليات تحصين الاستقرار المجتمعي على الصعيد الداخلي

إن معالجة المعضلات الأمنية تكون عبر تضافر مجموعة من العوامل متعلقة أساسا : بالجانب السياسي و الاقتصادي و الثقافي .

أ- الآليات السياسية :

قد ساهم التأخر في معالجة المسألة الهوياتية في المجتمع الجزائري، وعدم إدراج مقومات هذه الهوية ضمن المشاريع التنموية والثقافية، في خلق فراغ مجتمعي حقيقي، فحسب طرح **بيير بورديو .Pierre Bourdieu** حول "**رأس المال الرمزي**"، فإن تهميش هذه المقومات حرم المجتمع من توظيف هويته كعنصر فاعل في بناء مشروعه الحضاري.

نتيجة لذلك، عجزت النخب عن الحسم في المسألة الهوياتية، مما أدى إلى تسييس الخطاب الهوياتي. فبرزت أطراف لها توجهات تصادمية مع مكونات الهوية . هذا التعدد في الاطروحات يعكس غياب اتفاق جامع، ويُبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة تنأى بالهوية عن التجاذبات السياسية.[1] وان يكون هناك تحول في المعالجة السياسية للقضية الهوية .

وقد تم تجسيد هذا التحوّل من خلال إصلاحات دستورية متتالية، بدأت بدستور 2003 الذي أقر بالأمازيغية كمكوّن أساسي من مكونات الهوية الوطنية الثلاثة، وتكرّس هذا التوجه أكثر في دستور 2016، الذي اعترف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، مع الالتزام بترقيتها وتعميم استعمال العربية. كما اتجه النظام نحو تعزيز الأسس الديمقراطية وترسيخ قيم المواطنة، بما يتيح إدماج مختلف الخصوصيات الثقافية في إطار وطني جامع، يُسهم في تجاوز الأزمات المجتمعية المحتملة. وعليه، فإن فعالية السياسات المتعلقة بالهوية تتطلب مقاربات شاملة تُراعي التنوع الثقافي وتعزّز الانتماء الوطني المشترك لذلك فالأليات السياسية تتطلب مايلي :

01- ترسيخ القيم ديمقراطية : إن الدولة من خلال وظيفتها في تسيير في هياكلها السياسية، تستطيع أن تؤثر في أداء باقي الهياكل الأخرى[2]، **إذ** تُعد العلاقة بين الأمن السياسي وترسيخ القيم

---

[1]- صالح زياني ،امال حجيج ، **الامن الثقافي و الاجتماعي الجزائري التهديدات و السياسات و الافاق**.، المغرب العربي ثقل المواريث و نداء المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية 2013 . ص 260.

[2]-سناء منغر ،**التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي** ، ماجستير غير منشورة : سطيف ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سطيف ، قسم الحقوق ،2013 ص ،32.

الديمقراطية علاقة تأثير وتأثر متبادلة، حيث لا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الآخر. فالأمن السياسي لا يُبنى فقط على غياب التهديدات، بل يقوم على أسس متينة تتجلى في احترام الحقوق والحريات، وضمان المشاركة السياسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومن هذا المنظور، فإن ترسيخ القيم الديمقراطية يشكل أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار الأمن المجتمعي. إذ تُعد هذه القيم بمثابة صمام أمان يحدّ من بروز عوامل التوتر والتفكك الاجتماعي، لا سيما في المجتمعات التي تمر بتحولات سياسية أو اقتصادية.

وفي المقابل، فإن غياب القيم الديمقراطية، سواء من خلال تقييد الحريات أو تهميش فئات مجتمعية، يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويفتح المجال أمام الانقسامات الاجتماعية، مما يهدد البنية المجتمعية في عمقها، ويُعتبر بذلك مؤشرًا بالغ الدلالة على احتمالات التفكك المجتمعي والانزلاق نحو اللااستقرار.

حيت أن هناك ارتباطًا عضويًا بين الأمن السياسي والاستقرار المجتمعي حيث ان تآكل القيم الديمقراطية يُمهّد الطريق لاحتقان داخلي قد يتطور إلى تهديد مباشر للسلم الأهلي اما ترسيخ القيم الديمقراطية يؤدي الى ضمان الامن المجتمعي .

02 -ترسيخ قيم المواطنة و احترام كل الخصوصيات و الثقافات : تعني صفة الانتماء إلى الوطن التي تمنح الفرد حقوقًا وفي نفس الوقت تلزمه بواجبات نابعة من مواطنته.[1] فالمواطنة الحقيقة هي التي تؤدي خلق علاقة الولاء متينة بين المواطن والدولة التي ينتمي اليها، وعلاقة الولاء والانتماء هي التي تلعب دورا جوهريا في ترسيخ التماسك المجتمعي. ولخلق رابطة الولاء والانتماء هذه تتطلب تتوفر ما يلي:

-**المساواة أمام القانون**: وتتحقق عبر التزام الجميع بالقوانين بالقدر نفسه من الإلزام.

-**المساواة في الحقوق و الوجبات** : يُقصد به ضمان تمتع الجميع بالحقوق على نحو متساوٍ دون تمييز أو تفضيل بين فئة اجتماعية و اخرى .

-**المساواة في تولي الوظائف العامة** : وهو جانب بالغ الاهمية ، و الذي ترتبط بالحقوق المدنية و السياسية . [2]

---

[1]-دوباخ قويدر ،مرة مليكي،دور الهوية في اكساب المواطنة لافراد المجتمع الجزائري ، **مجلة تنوير** . الجزائر ، العدد 4 ،ديسمبر 2017 ص 262.

[2]سمير لغويل ، قيم المواطنة في المجتمع الجزائري ، **مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية و الاجتماعية** ، المجلد 8 ، العدد 6 ، ديسمبر 2019. ص 10 .

***وضع الاطر السياسية و القانونية اللازمة لحماية الهوية الوطنية الجزائرية:** من خلال وضع منظومة قانونية تحارب كل أشكال زرع الكراهية والعنصرية بين أفراد الشعب الواحد، اضافة وضع إطار تنظيمية لمختلف الاحزاب السياسية و الجمعيات بضرورة أن تكون برامجها وخطابتها ذات توجه وطني وليس جهوي .

ب- آليات اقتصادية

باري بوزان يؤكد على وجود ترابط بين البعد الاقتصادي والأمن المجتمعي، موضحًا ذلك بمثال يُبرز أن القرارات الاقتصادية قد تترك أثرًا مباشرا وواضحًا على المجتمع .[1] تُعدّ البُنية الاقتصادية للدولة من العوامل الحاسمة في تشكيل المسارات الأمنية داخل المجتمعات، لاسيما في البيئات التي تتسم بالتعددية الإثنية. إذ غالبًا ما يكون للاقتصاد، سواء في قوته أو هشاشته، تأثير مباشر على طبيعة العلاقات المجتمعية ومدى استقرارها. ففي الدول التي تشهد تنوعًا إثنيًا ومظاهر من التصادم المجتمعي، يمكن توظيف العامل الاقتصادي كوسيلة للتهدئة، من خلال اعتماد سياسات -عادة التوزيع- تضمن قدرًا من الإنصاف والرضى لدى مختلف المكونات المجتمعية. ويُلاحظ أن الدول ذات الاقتصاد القوي غالبًا ما تمتلك قدرة أكبر على احتواء التوترات الداخلية عبر آليات الدعم الاجتماعي وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة.

لذلك فعلى الجزائر أن تسلك مسار التنموي الذي يؤدي اقامة القاعدة الاقتصادية صلبة من جهة، و من جهة ثانية العمل على تجسيد التوزان التنموي بين مختلف مناطق الوطن من بين أهم الآليات الاقتصادية التي تساهم في الحفاظ على التماسك المجتمعي في ظل الاخطار الاقليمية يمكن الإشارة إلى ما يلي :

01-التنمية الاقتصادية المستمرة والمستقرة :تعد التنمية الاقتصادية المستدامة من الركائز الأساسية لتحقيق استقرار المجتمعات، حيث تضمن تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من التوترات الناتجة عن الفقر أو البطالة. وفي هذا الشأن قامت السلطات الجزائرية بتطوير مقاربة تنموية شاملة تهدف إلى رفع سقف طموحات سكان المناطق الحدودية، ولذلك للتصدي لكل المحاولات التي تهدف الى تحويلهم إلى أهداف محتملة للمنظمات الجريمة المنظمة و المتطرفة .

[1] - Zaneta Ozoliņa، **Societal Security: Conceptual Framework Societal .** the Konrad Adenauer Foundation and the Latvian Political Science Association. .2016 ،pp. 74.77.

حيث تم تدعيم هذه الاستراتيجية من خلال سياق مؤسساتي عبر "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030"، وذلك بموجب القانون رقم 10 – 02 المؤرخ في 29 جوان 2010[1].

02-التوازن التنموي بين مختلف جهات الوطن :التوزيع العادل للموارد والتنمية بين مختلف المناطق يساهم في تقليل الفجوات التنموية. عندما تشعر جميع المناطق والمجتمعات بأنها استفادت من التنمية، يعزز ذلك من التضامن الوطني ويحسن من الاستقرار الاجتماعي.

03-عدم وجود فوارق بين الفئات المجتمعية في الاستفادة من التنمية الاقتصادية :التكافؤ في الفرص الاقتصادية يعزز من التماسك الاجتماعي. عندما تكون الفرص التنموية متاحة لجميع الفئات الاجتماعية بشكل عادل، يتم تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

إن هذه الآليات تمثل أدوات فعّالة لبناء مجتمع متماسك ومتوازن اقتصاديًا، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المتبادلة بين افراد المجتمع ومؤسسات الدولة.

ج-الجانب الثقافي والتعليمي :

تُعد العوامل الثقافية من أبرز و أهم المؤشرات التي يمكن أن تسهم بقوة إما في تعزيز مقومات الهوية الوطنية أو في إحداث تفكك مجتمعي إذا لم تُدار بالشكل الأمثل و المناسب ، ولأجل ذلك أُنشئت في الجزائر مؤسسات متخصصة تُعنى و تهتم بالهوية الوطنية.

إن أبرز الآليات التعليمية لترسيخ الهوية الوطنية في الجزائر إدراج التربية على الوطنية ضمن المناهج التعليمية، حيث تهدف هذه المواد إلى تعزيز الانتماء الوطني، احترام القوانين، والتفاعل الإيجابي مع المجتمع. كما يتجلى ذلك في التركيز على تعليم التاريخ الوطني، باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز الفخر بالانتماء من خلال تسليط الضوء على مراحل النضال الوطني ودور الشعب الجزائري في مقاومة الاستعمار وبناء الدولة. إلى جانب ذلك، تولي السياسة العامة أهمية كبيرة لتعليم اللغتين العربية والأمازيغية كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية، بهدف تحقيق التكامل اللغوي والثقافي بين مختلف شرائح المجتمع.وتشجع السياسات التعليمية على غرس القيم الوطنية من خلال المناهج التربوية التي تعكس الهوية الجزائرية الإسلامية والعربية والأمازيغية، مع التركيز على قيم التسامح والتضامن المجتمعي. كما يتم دعم الأنشطة المدرسية التي تعزز روح الوحدة الوطنية من خلال تنظيم فعاليات وطنية واحتفالات تذكارية لتعميق الوعي الوطني لدى الطلاب. في سياق متصل، تدعم الدولة

[1]- شرابة عبد القادر . عياد محمد سمير . مستقبل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية** ، المجلد 07 العدد 02 ، 2024 . ص 96.

البحث العلمي في مجالات التراث الوطني والهوية الثقافية، بهدف ترسيخ هذه القيم في مختلف مراحل التعليم.

ضف الى هذا ، تعمل السياسة العامة على إدماج التعليم بالتنمية الشاملة لترسيخ شعور المسؤولية لدى الأجيال الصاعدة وتحفيزهم للمساهمة في بناء الوطن. كما تشجع التعاون بين المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية مثل المتاحف والمكتبات لتعريف الطلاب بالتراث الوطني وتعزيز انتمائهم الثقافي.

المطلب الثاني : آليات تحصين الاستقرار المجتمعي على الصعيد الخارجي :

إنّ ضمان استقرار الأمن المجتمعي لا يتوقف فقط على المقومات الداخلية، بل يتطلب كذلك مقاربات خارجية فعّالة تراعي التغيرات الإقليمية والدولية، وتعمل على تحييد التهديدات الخارجية التي قد تؤثر على التماسك الداخلي، سواء كانت سياسية، أمنية، أو ثقافية. وتتمثل أهم متطلبات الاستقرار الخارجي فيما يلي:

أ- تبني دبلوماسية وقائية واستباقية: ان دبلوماسية الوقائية هي أفعال بناءة يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل أو لتجنب استخدام القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة في خلاف سياسي، أو أنها فعل متماسك وممنهج ومخطط ومبرمج زمنياً تقوم به الحكومات والمجتمع المدني بمستوياته المختلفة لمنع وقوع الصراعات العنيفة. تُعدّ الدبلوماسية إحدى أدوات الدولة الأساسية في حماية أمنها القومي والمجتمعي، عبر بناء علاقات متوازنة ومتعددة الأطراف، خاصة مع دول الجوار والمحيط الإقليمي. وتكمن أهمية الدبلوماسية الوقائية في قدرتها على احتواء الأزمات قبل تفاقمها، وتحييد انعكاساتها السلبية على الداخل الوطني[1].

وتحتاج الجزائر، بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي في منطقة الساحل وشمال إفريقيا، إلى انتهاج سياسة خارجية تقوم على الحياد الإيجابي ، مع دعم مبادئ الحوار السلمي، والتسوية السلمية للنزاعات. وفي هذا الإطار، يمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تلعب دور الوسيط الفعّال في أزمات الجوار، بما يخدم الأمن الجماعي ويمنع انتقال التوترات إلى داخل الوطن.

ب- ضبط الحدود ومراقبة التهديدات العابرة للحدود: تمثل الحدود أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمن المجتمعي، لاسيما في ظل تزايد التهديدات غير التقليدية مثل: الهجرة غير الشرعية، تهريب السلاح والمخدرات، وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل.

---

[1]- إبراهيم، عبد الأمير عبد الحسن".الدبلوماسية الوقائية وسيلة استشعار خطر نشوء المنازعات الدولية وأداة في تسويتها." **مجلة القانون و العلوم السياسية جامعة** .الإمام جعفر الصادق، العراق ،العدد 03 2019 ،ص 349.

لذا، فإن تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية لمراقبة الحدود وتأمينها يُعدّ من بين الأولويات الوطنية لضمان الأمن المجتمعي. ويشمل ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرصد والمراقبة، وتكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

ج- دعم التعاون الأمني الإقليمي والدولي: إنّ مواجهة التحديات الأمنية التي تعبر الحدود الوطنية يتطلب تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع المحيط الإقليمي والدولي، من خلال الانخراط في آليات التعاون الجماعي مثل الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومبادرات الأمن في الساحل، وغيرها.

ويجب أن يتم هذا التعاون على أساس احترام السيادة الوطنية، وبما يخدم المصالح العليا للدولة، دون التورط في تحالفات قد تمس بالاستقلالية في القرار السيادي. وفي هذا الصدد سعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية إلى تعزيز إجماع جهوي وإقليمي ودولي حول أهمية مكافحة الإرهاب، وإرساء تعاون ذي أبعاد إقليمية متكاملة. وكانت الجزائر لاعباً نشطاً في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي عُقدت لمواجهة هذه الظاهرة الإرهابية والتحديات الأمنية المصاحبة لها. كما تركز سياستها الخارجية على تعزيز البعد الإقليمي عبر التعاون متعدد الأطراف[1].

د-التصدي الغزو الثقافي وحماية المنظومة القيمية: أن الغزو الثقافي، في أبعاده الفكرية والاجتماعية والإيديولوجية، يمثل انتهاكًا للقيم التي تشكل جزءًا من الخصوصية الثقافية لمجتمع معين[2].وهو ما يشكل خطرا على امنها المجتمعي و في ظل العولمة والانفتاح الرقمي، تتعرض المجتمعات لهجمات ناعمة تستهدف تغيير القيم الثقافية، ونشر أنماط سلوكية وأنظمة فكرية دخيلة قد تُضعف الهوية الوطنية،وهنا تبرز أهمية السياسة العامة الثقافية الخارجية، التي تُعنى بحماية الثوابت والمكونات الهوياتية من التأثيرات السلبية للعولمة.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا اليه و بالنظر إلى التحولات العميقة التي عرفها الجوار الإقليمي الجزائري، سواء في امتداده الإفريقي أو المغاربي أو العربي، فإن المشهد الأمني الإقليمي قد شهد بروز متغيرات وأحداث أمنية معقدة ومتعددة الأبعاد. هذه التحديات لا تقتصر فقط على التهديدات الأمنية التقليدية، كالنزاعات المسلحة العابرة للحدود أو الإرهاب والجريمة المنظمة، بل تتعداها إلى تهديدات

---

[1]- سرير، عبد الله أمينة. "الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف وتحديات المواجهة ".**حوليات جامعة الجزائر** ، المجلد 37، العدد 2 ..2023ص 529.

[2]- هيفاء الزدجالي ، الغزو الثقافي والتربية في ظل العولمة الثقافية ،**مجلة عطاء للدراسات و الابحاث** ، المغرب ، 2024 ، ص 129.

جديدة ومركّبة تنتمي إلى ما يُعرف في أدبيات المدرسة النقدية في الدراسات الأمنية بـ"الأخطار غير التقليدية" أو "الأمن الإنساني"، لاسيما ما يُصطلح عليه بـ"المعضلات الأمنية المجتمعية."

تُعد الأزمة التي شهدتها منطقة شمال مالي ، مثالاً واضحًا على تعقيد هذه التهديدات ذات الطبيعة المجتمعية. فهذه ، وصعود الهويات الإثنية ، مما أدى إلى خلق فراغات أمنية هشّة في بيئة إقليمية تشهد أصلاً تحديات هيكلية على مستوى الحكم والتنمية والاستقرار.

وفي ظل هذه المعطيات، وجدت الجزائر نفسها أمام ضرورة استراتيجية لتحصين أمنها المجتمعي، بما يضمن منع انتقال عدوى هذه المعضلات المجتمعية إلى الداخل الوطني. هذا التحصين لا يمكن أن يكون فعالًا إلا من خلال تبني مقاربة شاملة متعددة الأبعاد داخلية و خارجية ، تأخذ في الاعتبار التداخل البنيوي بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية في إنتاج الهشاشة الأمنية.

فعلى المستوى السياسي، يتعين على الدولة تعزيز مؤسسات الحكم الرشيد، وترسيخ الشرعية السياسية من خلال آليات المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطي، بما يسهم في تقوية العقد الاجتماعي ويقلل من فرص بروز الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الهوياتي أو الجهوي.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن التنمية المندمجة والعادلة تشكل حجر الزاوية في مقاربة الأمن المجتمعي، فمكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وضمان توزيع عادل للموارد، كلها عوامل تحد من فرص تجنيد الفئات المهمشة في شبكات العنف أو الجريمة أو التمرد.

أما على الصعيد الثقافي و الهوياتي، فتكمن المقاربة المثلى في تعزيز الشعور بالانتماء الوطني، والانفتاح على التنوع الثقافي واللغوي، بما يضمن بناء مجتمع متماسك قادر على مقاومة كل أشكال الاستقطاب الهوياتي أو الإثني.

أما على الصعيد الخارجي، فإن تبنّي دبلوماسية استباقية تقوم على التعاون لضمان الأمن المجتمعي ضمن إطار إقليمي موسّع، مدعومًا بتنشيط قنوات التعاون الإقليمي في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية، من شأنه الإسهام في تحصين الأمن المجتمعي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً – المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

-صالح زياني وأمال حجيج، الأمن الثقافي والاجتماعي الجزائري: التهديدات والسياسات والآفاق، في: المغرب العربي: ثقل المواريث ونداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 260.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

-سناء منغر، التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي، رسالة ماجستير غير منشورة، سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق ،جامعة سطيف، 2013، ص 32.

ثالثاً: المقالات

-مادي إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي، مجلة آفاق إفريقية، مصر، العدد 36، 2012، ص 109.

-محمدالسنونسي العمراوي، الروابط التاريخية لضفتي الساحل وأثرها في تحقيق الأمن المغاربي، مؤتمر التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة": جامعة ورقلة، فيفري 2013، ص 15.

- دوباخ قويدر ومرة مليكي، دور الهوية في إكساب المواطنة لأفراد المجتمع الجزائري، مجلة تنوير، الجزائر، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 262.

-سمير لغويل، قيم المواطنة في المجتمع الجزائري، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 6 ديسمبر 2019، ص 10.

-شرابة عبد القادر وعياد محمد سمير، مستقبل التنمية في المناطق الحدودية الجزائرية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص 96.

-إبراهيم عبد الأمير عبد الحسن، الدبلوماسية الوقائية وسيلة استشعار خطر نشوء المنازعات الدولية وأداة في تسويتها، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة الإمام جعفر ، العراق، العدد 03، 2019، ص 349.

-سرير عبد الله أمينة، الأمن القومي الجزائري والأزمة الليبية: حدود المواقف وتحديات المواجهة، حوليات جامعة الجزائر، المجلد 37، العدد 2، 13 يوليو 2023، ص 529.

-هيفاء الزدجالي، الغزو الثقافي والتربية في ظل العولمة الثقافية، مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، المغرب، 2024، ص 129.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

-جيل أولاكونلي يابي، التحديات المتداخلة في بلدان الساحل الإفريقي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، على الرابط تم الاطلاع عليه 15 اوت 2025: https://2u.pw/mmOYTLkI

-وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر تستدعي سفيرها بالرباط على خلفية التصريحات الخطيرة للسفير المغربي، على الرابط تم الاطلاع عليه 13 اوت 2025 : https://bit.ly/2V2Twam.

References in Foreign Languages

Books

-Barry Buzan & Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press, New York, 2009, p. 206.

-Iulian Chifu, Oazu Nantoi, Societal Security in the Trilateral Region of Romania-Ukraine-Republic of Moldova, Editura Curtea Veche, București, 2008, p. 09.

-Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998, pp. 119–123.

-Poul Roe, Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma, Taylor & Francis, 2004, p. 85.

-Billy Tware, Rwandan Ethnic Conflicts: A Historical Look at Root Causes, European Peace University, Austria.2012, pp. 2-3.

-Simone Haysom, Security and Humanitarian Crisis in Mali, Overseas Development Institute, London, 2014, pp. 4-5.

- Zaneta Ozoliņa, Societal Security: Conceptual Framework Societal, The Konrad Adenauer Foundation and the Latvian Political Science Association, pp. 74-77.

Articles

-Branka Panić, Societal Security – Security and Identity, Western Balkans Security Observer, Journal of the Belgrade School of Security Studies, No. 13, April–June 2009, p. 30.
-Ayse Ceyhan, "Analyser la sécurité": Dillon, Waever, Williams et les autres, Centre d'études sur les conflits liberté et sécurité, L'Harmattan, 31-32, 1998, pp. 5-7.
-Ivanov, K., "Knowledge, Policy Identity, or Policy Security: Protecting Social Security," Journal of Social Studies, v. 42, N. 2, 2020, p. 850.
-Steven Zyck and Robert Muggah, "Conflicts Colliding in Mali and the Sahel," Stability: International Journal of Security & Development, vol. 2, no. 2 (2013): 1.. -Wardah Shahid, "The Conflict in Mali: Causes, Actors, and Challenges," NUST Journal of International Peace & Stability, vol. 8, no. 1 (2025), p. 115.. Assessment - Capacities Project (ACAPS), Mali: Situation of Internal Displacement (2024), pp. 1-2.

Websites

-Umberto Profazio, Deep Maghreb: Striking a Balance Between Terrorist and Hybrid Threats, Italian Institute for International Political, 28 May 2021, https://2u.pw/Ksdo2
-Claire Klobucista and Nathalie Bussemaker, "What to Know About the Crisis in Mali?" Council on Foreign Relations, August 12, 2020, https://www.cfr.org/in-brief/what-know-about-crisis-mali
-Constantin Gouvy and Grace Ellis, "Uncertainty in the Sahel," Clingendael Institute, January 9, 2024, https://www.clingendael.org/publication/uncertainty-sahel